الباب الاول

المشكلة وابعادها

الفصل الأول

مفهوم تعليم الكبار وتطوره (*)

مفهوم تعليم الكبار :

مع أن الممارسة العملية لتعليم الكبار قديمة فان الاستخدام العلمى لهذا المصطلح قد شاع بعد الحرب العالمية الأولى عندما بدأ الاهتمام بتعريف هذا الميدان وتحديد مجالاته وانشطته . كما بدأ يجتذب الباحثين اليه ليسبروا اغواره ويتعمقوا فى فهمه . ولعل من اهم المجالات الأولى التى استهوت الباحثين فى هذا الميدان ما يتعلق بمعرفة قدرة الكبار على التعلم . لقمن المعروف أن هناك ما يشبه الاعتقاد بين الناس وان كان خاطئا أن التعليم فى الكبر كالنقش على الماء اى لا يؤتى اية ثمرة والمثل يقول « بعد ما شاب راح الكتاب » . ومن هنا كانت النظرة الى أن تعليم الكبار لا جدوى من ورائه . وقد تعززت هذه النظرة بعوامل اخرى ربما كان فى مقدمتها قصور الجهود التى بذلت فى هذا الميدان عن تحقيق اهدافها . وعلى كل حال فقد جاءت نتائج البحوث التى اجريت على « قدرة الكبار على التعليم » الى نتائج دامغة تثبت قدرة الكبار على التعليم . ولعل من اوائل البحوث التى عملت فى هذا الميدان ما قام به ادوارد لى ثورندايك الامريكى « ١٨٧٤ ـ ١٩٤٩ » وكان من اهم النتائج التى توصل اليها ان الكبير قادر على التعلم بل ان نمو القدرة على التعلم يرتفع ليصل الى اعلى نقطة له عند سن العشرين ويظل ثابتا عند هذه النقطة لعدة سنوات من العمر فيما بعد يأخذ بعدها فى الانخفاض البطىء الذى ربما يصل الى واحد فى المائة كل عام . وقد توالت البحوث وتعددت لتشمل جوانب مختلفة من تعليم الكبار منها ما يتعلق باهتمامات الكبار وميولهم وخصائصهم النفسية وطرق تعليمهم واساليب التعامل معهم والمواد التعليمية التى تقدم لهم واحتياجاتهم الثقافية والتربوية كما اتسعت الدراسات لتشمل مجالات العمل فى تعليم الكبار وادارتها وتنظيمها وتمويلها واعداد معلميها واستخدام الأساليب التعليمية الحديثة . وهكذا اخذ هذا الميدان يتسع ليشمل العديد من الناس من مختلف التخصصات وفى مختلف مواقع العمل ، ومع اتساع الميدان برزت اهمية تحديد الميدان وبدا الكثير يتساءلون ماذا يقصد بتعليم الكبار ؟ وربما عزز هذا التساؤل ما دخل ميدان التربية فى السنوات الأخيرة من مصطلحات تتصل اتصالا وثيقا ومباشرا بتعليم الكبار مثل التعليم المستمر أو التعليم الممتد او التعليم مدى الحياة . ترى هل هذه المفاهيم تعنى شيئا غير تعليم الكبار ام انها مرادفة له ؟ واذا كانت الأولى فماذا يقصد بها واذا كانت الثانية فما الداعى اليها .. والحقيقة ان مشكلة التعريفات واردة بين المشتغلين بالعلم اى

---

* للدكتور محمد منير مرسى .

علم وتبرز هذه المشكلة بصفة خاصة لدى المشتغلين بالعمل التربوى فى مجالاته المختلفة .. ان نظرة واحدة الى هذه المفاهيم جميعا توضح لنا انها تتفق جميعا فى نظرتها الى التربية والتعليم على انها عملية مستمرة مدى الحياة اى انها تمتد من المهد الى اللحد . وهى فكرة فى جوهرها ليست جديدة فالتربية الاسلامية نسلم بها من قديم العصور ولكن الجديد هو هذه المصطلحات التى ان دلت على شىء فانها تدل على انها اخرجت القديم فى ثوب جديد . ان تعليم الكبار يقوم فى اساسه على فكرة التربية المستمرة والتعليم الممتد والتعليم مدى الحياة .

ويعرف تعليم الكبار فى الولايات المتحدة الأمريكية بأنه المستوى التعليمى الرابع الذى يتميز من المستوى التعليمى الأول « الابتدائى » والثانى « الثانوى » والثالث « العالى والجامعى » . وهكذا نجد انه ينظر الى تعليم الكبار هناك على أنه تعليم متميز بذاته تفرضه الحاجة المستمرة المتجددة مدى الحياة . والتعريف الرسمى لتعليم الكبار فى بريطانيا « بأنه كل انواع التعليم غير المهنى لمن تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة وتقوم بتقديمه جهات مسئولة تحت اشراف السلطة التعليمية » . وهذا يعنى شمول تعليم الكبار للمجالات الثقيفية والترويحية المختلفة كما يعنى ايضا التربية المستمرة مدى الحياة وهو معنى تأكد منذ المؤتمر الثانى لتعليم الكبار الذى عقد بكندا سنة ١٩٦٠ .

وينظر الى تعليم الكبار بصفة عامة على انه التعليم الهادف المنظم الذى يقدم للبالغين أو الراشدين او الكبار غير المقيدين فى مدارس نظامية من أجل تنمية معارفهم ومهاراتهم أو تغيير اتجاهاتهم وبناء شخصياتهم . وهذه النظرة تجعل من ميدان تعليم الكبار ميدانا واسعا عريضا يشمل قطاعات مختلفة من البشر فى مختلف مجالات العمل والانتاج كما انها ايضا تجعل من ميدان تعليم الكبار ميدانا متجددا يقوم فى أساسه على فكرة التربية لعالم متغير ومن ثم لا يمكن ان ينظر اليه على انه تعليم منته بسن معينة او برامج معينة أو سنوات دراسية معينة وهى نظرة لا يختلف عليها فى الواقع احد المشتغلين بتعليم الكبار فى الفترة الراهنة .

واذا كان تعليم الكبار كما عرضنا تتسع مفاهيمه وتتعدد مجالاته وبرامجه وانشطته فانه غالبا ما ينصب بصورة رئيسية فى الدول النامية على محو الأمية باعتبارها مشكلة رئيسية تواجه هذه الدول ومن ثم ينبغى التغلب عليها . ومحو الأمية بالطبع هو احد مجالات العمل فى تعليم الكبار فهذا المفهوم الأخير أعم واشمل من المفهوم الأول وصلة بعضها ببعض هى صلة العام بالخاص . ومع هذا فقد يطلق تعليم الكبار على محو الامية حتى فى المحافل الدولية .

تطور تعليم الكبار :

شهد ميدان تعليم الكبار فى السنوات الاخيرة عدة تطورات هامة ادت بصورة مباشرة الى تعميق جوانبه واتساعها وشمولها . ومازالت الجهود تتوالى من اجل توسيع نظرتنا الى هذا الميدان وتحسين استخدامنا له وتطوير اساليب عملنا فيه . ومن الاتجاهات الواضحة المتميزة التى بدات تفرض نفسها بالحاح على المشتغلين بالعمل التربوى الاعتراف بالأهمية الحيوية لتعليم الكبار وانه لا يمكن ان ينظر اليه على انه اقل حيوية من تعليم الصغار . بل ان اهمية تعليم الكبار كميدان تربوى لا تقتصر على دول معينة من مستوى اقتصادى واجتماعى معين وانما تنسحب اهميته على دول العالم المعاصر على اختلاف شاكلتها المتقدمة منها والنامية على السواء .

وكان ظهور منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) عاملاهاما على الانتقال بتعليم الكبار من المستوى المحلى الى المستوى العالمى واخذت منذ انشائها تبدى اهتماما متزايدا بهذا الميدان لا سيما ما يتعلق بمحو الامية . وكان لهذه المنظمة الفضل الكبير فى انها هزت الضمير العالمى والانسانى عندما كشفت نتائج الدراسات التى قامت بها ان ما يزيد عن نصف سكان العالم الكبار اميون . وقد قامت بعقد اول مؤتمر دولى لتعليم الكبار فى الدانمرك سنة ١٩٤٩ عندما كان العالم يسترد انفاسه بعد انتصار الديمقراطية فى الحرب العالمية الثانية . وقد شكل هذا المؤتمر بداية مرحلة هامة لتحديد اهداف تعليم الكبار ومجالاته كما حث على اهمية التعاون الدولى فى هذا الميدان .

وفى عام ١٩٦٠ عقد المؤتمر الدولى الثانى لتعليم الكبار بمدينة منتريال بكندا اى بعد حوالى عشر سنوات من المؤتمر الأول شهد خلالها العالم تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية هامة لاعادة بناء ما دمرته الحرب ووضع دعائم التنمية القومية الشاملة كما شهد العالم العربى بداية اليقظة القومية والتحرر من سيطرة الاستعمار وقد ارسى مؤتمر مونتريال دعائم التوسع المطرد فى خدمات تعليم الكبار فى الستينات واسهم اسهاما كبيرا فى انشاء مؤسسات تعليم الكبار واعداد القوى البشرية اللازمة والمجالس والهيئات التنسيقية فى كثير من الدول . وقد ساعد كذلك على بلورة كثير من الاتجاهات الهامة فى تعليم الكبار التى اشرنا اليها فى اول كلامنا . وكان من بين الاسهامات الكبرى له ايضا كسب التاييد للتعليم المستمر مدى الحياة واعتبار التعليم نشاطا مستمرا يترتب عليه آثار بعيدة المدى تتطلب اعادة النظر فى وظيفة التعليم المدرسى والتعليم الجامعى باشكالهما التقليدية . وقد مهد هذا المؤتمر ايضا السبيل لنشوء مفاهيم ومناهج وطرق جديدة ومبتكرة للعمل فى محو الأمية ادت الى مفهوم محو

الأمية الوظيفى الذى برز بصورة واضحة فى المؤتمر العالمى لمحو الأمية الذى عقد فى طهران سنة ١٩٦٥ كما ادى ايضا الى التركيز على التعلم الذاتى وتطوير تعليم الكبار كميدان اكاديمى للدراسة وانتشار المراكز الثقافية والتربوية والاجتماعية الهادفة والمراكز التى يقيم فيها الدارسون بما فى ذلك مراكز تدريب الفلاحين وسكان الريف وتزايد مشاركة الحكومات فى برامج تعليم الكبار وتمويلها وادارتها وتزايد التعاون الدولى بين الأمم من خلال المنظمات الدولية أو الاقليمية أو الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف .

ومع أن هذا المؤتمر قد اكد على أن تعليم الكبار يشكل كلا متكاملا فانه اعتبر محو الأمية اهم الجوانب التى تشكل هذا الكل واكثرها خطورة .

ومن خلال جهود اليونسكو فى هذه المؤتمرات العالمية وما قامت به من تجارب وما تقدمه للدول من مساعدات مادية وبشرية وما تصدره من مطبوعات برز الاهتمام العالمى بتعليم الكبار لا سيما محو الأمية الذى خصصت له حملة عالمية عرفت بالبرنامج التجريبى العالمى لمحو الأمية الذى شمل من البلاد العربية الجزائر والسودان .

ومن بين التطورات الهامة ايضا فى ميدان تعليم الكبار انتقاله من الجهود الفردية والتطوعية والشعبية المبعثرة الى الجهود المنظمة من جانب الحكومات وهى نقطة تحول هامة فى ميدان محو الأمية بالذات لأنه جعل البيئات والحكومات تحس بمسئوليتها نحوه وترصد له الأموال وتسن القوانين والتشريعات وتضع له الخطط والبرامج وتعد له الامكانيات البشرية والمادية .

وهناك ايضا تطور هام بالنسبة لمشكلة الأمية فقد كانت النظرة التقليدية انها وصمة اجتماعية وعار قومى وكان التحول الذى حدث هو اعتبارها عقبة كئودا فى سبيل التقدم الاقتصادى والاجتماعى . وقد جاء هذا التحول نتيجة لنمو المفاهيم الديمقراطية واعتبار التعليم حقا من حقوق الانسان الاساسية فقد اصبح التعليم ضرورة من ضرورات الحياة وأساسا هاما من الأسس الثقافية والحضارية فى المجتمعات الحديثة . كما كان ذلك ايضا نتيجة الاهتمام بدراسة العلاقة بين التعليم والاقتصاد ودور التعليم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وهناك تحول آخر هام فى ميدان تعليم الكبار لا سيما فى ارتباطه بمحو الأمية على المستوى العالمى والعربى على السواء فقد ارتبط تعليم الكبار منذ منتصف القرن العشرين بفكرة التربية الاساسية وانشىء مركز يحمل هذا الاسم فى سرس الليان احدى قرى محافظة المنوفية بمصر عام ١٩٥٢ تحت

اشراف اليونسكو وبعد اقلّ من عقد من الزمان تطورت فكرة التربية الاساسية الى تنمية المجتمع وظل محو الامية جزءا رئيسيا فيها ثم تحولت التنمية الاجتماعية الى محو الامية الوظيفى منذ عام ١٩٦٩ وربما يكون الاوان قد آن لتطور آخر من نوع جديد وهنا يجب ان نقف وقفة قصيرة لتناول مفهوم محو الامية بجانبيه العام والوظيفى . ويقصد بمحو الامية فى معناه العام محو امية الكبار بحيث يصبحون قادرين على ممارسة مهارات الاتصال وعلى درجة من الثقافة العامة تمكنهم من المشاركة الواعية فى مجتمعهم . أما محو الامية الوظيفى فلعل كلمة « الوظيفة » هى اكثر كلماته خداعا لما لها من تأثير فى النفس فمن منا يكره الوظيفية او ينكرها ولذلك كان لهذا المصطلح فعل السحر فى النفوس عندما ظهر لاول مرة فى الاوساط الدولية .

فمحو الامية الوظيفى كما اشرنا مهد له المؤتمر الدولى الثانى لتعليم الكبار الذى عقد فى كندا سنة ١٩٦٠ كما برز خلال المؤتمر العالمى لمحو الامية لوزير التربية والتعليم الذى عقد فى طهران سنة ١٩٦٥ ليدلّ على منهج فى محو الامية مرتبط بالتدريب الاقتصادى والمهنى . فهو محو امية موجه نحو العملُ WORK ORieNTeOL ومع ان هذا المؤتمر الاخير هو الذى اقر مفهوم محو الامية الوظيفى فان الجانب الوظيفى فى التعليم لم يكن من اختراع مؤتمر طهران . فقد نادى المربون عبر العصور المختلفة وساندهم فى ذلك اصحاب النظريات التربوية بضرورة ربط التعليم بالحياة بحيث يصبح جزءا عضويا منها ؛ ويكون التعليم وظيفيا بقدر قدرته على توظيف نفسه فى خدمة مجتمعه وحل مشكلاته والتكيف المستمر لمتطلباته المتجددة المتغيرة . وهذه هى نفس الفكرة التى يقوم عليها محو الامية الوظيفى . اذ يقصد به توظيف محو الامية فى خدمة التنمية وربط محتوى محو الامية بمناشط العمل . ويلاحظ على محو الامية الوظيفى بهذا المعنى الذى يمثل الجانب المتطرف انه موجه الى قطاعات معينة من الاميين فى مواقع العمل والانتاج وانه انتقائى ويرتبط بالاولويات التى تتطلبها خطة التنمية وانه يجعل من تعلم مهارات الاتصال وسيلة لاتقان مهارات العمل والارتفاع بمستواه وانه يثقل على المتعلم باضافة عبء جديد فى التعليم هو ما يتعلقُ بتعلم المضمون والمحتوى يضاف الى ذلك انه مكلف من الناحية الماديةويتطلب زيادة كبيرة فى الوقت والجهد ودونه صعوبات عملية كثيرة . واخيرا فانه ينظر الى المتعلم الكبير على انه مجرد « ترس » فى عجلة الانتاج دون اهتمام كبير بحاجاته الثقافية والانسانية والاجتماعية التى كانت تتوفر له فى ظل المفهوم الذى يسمى بالتقليدى فى محو الأمية . ولذلك نجد ان فكرة التعليم الوظيفى فى البلاد العربية سرعان ما هبط التحمس لها بهذا المعنى وشهدت مؤتمرات تعليم الكبار ومحو الامية وما زالت تشهد احتدام الخلاف حولُ محو الأمية الوظيفى بهذا المعنى . وقد ترتب على ذلك تقهقر محو الامية الوظيفى بمعناه المتطرف الموجه نحو العمل فقط ليفسح صدره للمجالات الاخرى التى تتعلقُ بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بأبعادها المختلفة .

الفصل الثانى

مشكلة الأمية فى البلاد العربية *

تعتبر مشكلة الأمية مشكلة ضخمة على الصعيد العالمى والقومى على السواء . فنصف سكان العالم الكبار أميون والعالم العربى يمثل فى هذه الصورة الكلية منطقة من أعلى مناطق العالم تركزا بالأمية ومعاناة من مشاكلها . وتشير البيانات الاحصائية العربية ان مشكلة الأمية ذات حجم كبير وأبعاد متعددة . فهى تشمل الغالبية العظمى من السكان الكبار والصغار على السواء ومع أن نسبة الأمية تتفاوت من بلد عربى الى آخر الا أنها تمثل درجة عالية من الخطورة وتحديا عنيدا للعالم العربى . وتنتشر الأمية فى العالم العربى بين النساء اكثر منها بين الرجال لأسباب تاريخية واجتماعية معروفة أدت الى تأخر تعليم المرأة وعدم الاهتمام به . كما انها أيضا تنتشر بين سكان الريف اكثر من انتشارها بين سكان الحضر لاسباب معروفة ايضا فى مقدمتها قلة حظ أهل الريف من الخدمات الثقافية والتعليمية فضلا عن طبيعة مجتمعهم البسيط الذى لا يعول أهمية كبرى على تعلم مهارات الاتصال الأساسية وهى القراءة والكتابة والحساب والثقافة العامة .

دواعى الاهتمام بمحو الأمية :

هناك أسباب متعددة تدعو الدول العربية الى الاهتمام بمشكلة الأمية وتحثها على التخلص منها .

فقد أصبح التعليم ضرورة من ضرورات الحياة ، كما اشرنا وأساسا هاما من الأسس الثقافية والحضارية فى المجتمعات الحديثة . واصبح العصر الذى نعيش فيه لا مكان لامى فيه .

ونظرا لأن الأمية تتركز فى فئات العمر المنتجة ونظرا لان الاميين يشاركون فى كثير من مواقع العمل فى كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والزراعية وغيرها فقد أصبحت عملية محو الأمية مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . فمن أهم مستلزمات التنمية الاقتصادية توفر القوى البشرية اللازمة لها بما تستلزمه من مهارات عقلية وعملية . وهى تنمية تقل فيها فرصة العامل غير الماهر الى حد كبير . ثم ان الاتجاهات الحديثة فى التنمية الاقتصادية تعتمد على السيطرة على وسائل الاتصال

---

* للدكتور محمد منير مرسى .

من ناحية وقدرة الفرد على التعامل مع الآلة من ناحية اخرى . يضاف الى ذلك ان الاتجاهات الصحيحة نحو العمل وتقدير المسئولية والاحساس بالواجب والقواعد الصحيحة للتعامل مع رؤساء العمل وزملاء المهنة كلها امور يتعلمها الانسان ويكتسبها نتيجة مروره بخبرات يتعلمها ويستفيد منها . والمتعلم افضل من الامى فى اكتساب هذه الاتجاهات والخبرات . ومن ناحية اخرى نجد أن زيادة الانتاج تتوقف بالدرجات الأولى على مهارة العامل ومدى ما يجيده من مهارات الاتصال التى يستطيع عن طريقها أن يترقى فى سلم المهارة فى المهنة وقد كشفت خبرات وتجارب الدول الاخرى عن اهمية الفرد المتعلم فى زيادة الانتاج .

والتنمية الاقتصادية السليمة تقتضى توافر الاتجاهات الصحيحة نحو الاستثمار والادخار والتوفير وتنظيم الاستهلاك وتحديد النسل والعناية بالصحة الشخصية وارتباطها بشروط الغذاء الجيد وغيرها من الأمور التى تعتبر نتيجة طبيعية لعملية التعلم ، وفى كل هذه الأمور نجد أن المتعلم اقدر من الامى على تعلمها واكتسابها .

اما فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية فمن اهم مظاهرها ممارسة الديمقراطية الصحيحة . وهذا لا يتسنى الا بمعرفة كل فرد لحقوقه وواجباته ودوره كمواطن فى التنظيمات السياسية والاجتماعية المختلفة . والمتعلم اقدر من الامى فى ممارسة دوره كمواطن صالح مدرك لأبعاده ودوره فى التغيير الاجتماعى .

والى جانب ذلك نجد أن المتعلم اقدر من الامى فى الاستفادة من الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية التى تقدمها الدولة وهو ايضا اقدر على تقبل التغيير وتقبل الاتجاهات السليمة التى تقتضيها ظروف وطنه ومجتمعه فى الحرب والسلم على السواء . فالأمى أسهل فى وقوعه فريسة للدعاية المغرضة والاشاعات الكاذبة والمتعلم اقدر منه فى التمييز بين الغث والسمين من الافكار . والأمية ايضا عائق كبير فى تنمية النمط الخلقى القومى واحداث التماسك الاجتماعى بين الافراد وهى عائق فى سبيل اكتساب الاتجاهات المرغوبة على المستوى الفردى والاجتماعى على السواء . ولكل هذه الاسباب والدواعى تهتم البلاد العربية بمكافحة الأمية والقضاء عليها .

تقويم الجهود المبذولة :

يتضح من تتبع جهود الدول العربية المبذولة فى محو الأمية أن هذه الجهود متواضعة جدا اذا ما قورنت بحجم المشكلة وان الدول العربية لم

تضع محو الأمية من حيث الأهمية فى المكان الذى تستحقه . فقد اشار تقرير المؤتمر الاقليمى الثانى لتقويم نشاط محو الامية فى الدول العربية فى الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧١ (الذى عقد بالاسكندرية فى ديسمبر ١٩٧١) الى أن معدل الانخفاض السنوى فى نسبة محو الأمية بالبلاد العربية بتعليم ثمانية من ٥ر٠٪ الى ٧٪ وأن من بين كل الف امى تقوم البلاد العربية بتعليم ثمانية اميين وان الذين يستفيدون فعلا من التعليم يبلغ خمسة افراد فقط . ومعنى هذا ان البلاد العربية لو سارت بهذا المعدل فانها لا تنتظر أن تمحو الأمية قبل ٤٢ سنة اذا افترضنا أن عدد الاميين ثابت وهذا افتراض غير سليم لاننا نعلم أن هناك زيادة مستمرة فى عدد السكان يصل معدلها السنوى فى البلاد العربية الى ٨ر٢٪ وأن نسبة الاستيعاب فى التعليم الابتدائى ما زالت قاصرة عن استيعاب كل الأطفال الملزمين وان عددا غير قليل ممن يتخرجون فى المدرسة الابتدائية او فصول محو الأمية يرتدون ثانية الى الأمية كما ان هناك العديد من التلاميذ لا يكملون المرحلة الابتدائية .

ومن المعروف ان البلاد العربية كانت قد حددت لنفسها فى مؤتمر الاسكندرية عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ مدة خمسة عشر عاما للقضاء على الأمية . ومعنى هذا أن البلاد العربية خلال السنوات الخمس الماضية لم تحقق من التقدم فى محو الأمية الا ١٢٪ من الجهد اللازم للقضاء على المشكلة فى حين أنه كان ينبغى ان تقطع حوالى ٣٣٪ على اقل تقدير اذا ارادت حقا ان تمحو الأمية فى المدة المقررة . اى أن الدول العربية تسير بثلث السرعة والطاقة المطلوبتين للقضاء على المشكلة قضاء تاما فى العشر سنوات القادمة. ونيست الصورة الآن باحسن منها من قبل .

وهنا نجد انفسنا أمام سؤال هام يفرض نفسه بصورة طبيعية هو : لماذا لم تحقق الدول العربية التقدم المنشود فى محو الأمية ؟ وما هى الأسباب المسئولة عن ذلك ؟ هذا ما سنعالجه فى السطور التالية .

هناك عدة أسباب ادت الى فشل جهود محو الأمية فى البلاد العربية من أبرزها :

١ ـ عدم الوعى بخطورة المشكلة :

فالبلاد العربية تفتقر الى الاحساس الحقيقى بخطورة مشكلة الأمية وآثارها السلبية على التقدم الاقتصادى والاجتماعى لهذه البلاد فى مرحلة تطورها الراهنة . وترتب على هذا بالطبع عدم اعطاء محو الأمية الاهتمام الذى تستحقه من جانب رجال السياسة والمال معا وانعكس هذا على القائمين بالعمل فى محو الأمية ففقدوا حماسهم وايمانهم باهمية العمل الذى يقومون به . يضاف الى ذلك ما يلاحظ عادة لدى الاميين من قلة احساسهم بخطورة الأمية بالنسبة لهم وحاجتهم للتخلص منها مما يحملهم على عدم الاقبال

على الدراسة او الانتظام بها . ومن هنا كان من الضروري الاهتمام بالدعوة والاعلام لمحو الأمية من خلال خطة اعلامية محكمة تستهدف تكوين رأى عام مستنير بخطورة مشكلة الأمية وضرورة القضاء عليها كما تعمل هذه الخطة ايضا على تشجيع الأميين على الاقبال على الدراسة والانتظام فيها .

٢ ـ قلة الميزانية

فما زالت الميزانيات التى تخصصها الدول العربية لمحو الأمية متواضعة جدا اذا ما قورنت بحجم المشكلة وضخامة العمل المنتظر وبالطبع فان المال هو عصب كل مشروع وبدونه لا يمكن ان نتصور احراز تقدم حقيقى . ومن هنا كان من الضرورى على الدول العربية ان تزيد مخصصاتها التى ترصدها لمحو الأمية وهو ما حرصت المؤتمرات المتتالية على تكرار تأكيده كتوصية تعمل بها الدول العربية . ومن المعروف ان الدول العربية ينبغى عليها أن تزيد ميزانياتها لمحو الأمية الى ثلاثة أمثال اذا كانت جادة حقيقة فى القضاء على الأمية بها فى العشر سنوات القادمة .

٣ ـ عدم الربط بين مشروعات محو الأمية وخطط التنمية :

من المعروف ان هناك عدة اساليب مستخدمة فى محو الأمية من اهمها اسلوب الجهود المبعثرة واسلوب الحملات الشاملة واسلوب الجهود الانتقائية . وقد درجت خطة محو الأمية فى البلاد العربية على اتباع الاسلوب الأول الذى يقوم اساسا على جهود الأفراد والهيئات والجمعيات الخيرية والتطوعية وشبه الحكومة ثم بدأت الحكومات العربية فى تحمل مسئولياتها فى محو الأمية واعتبارها جزءا من المسئوليات التى تقع على عاتق الدولة . ولكن مثل هذه الجهود كانت وما زالت الى حد كبير عشوائية لا تقوم على تخطيط سليم . ومن هنا برزت عملية الأخذ بتخطيط مشروعات الأميةتحظى باهتمام الدول العربية وضرورة ربط هذه المشروعات بخطط التنمية الاقتصادية . وترتب على هذا تأكيد الأخذ بالأسلوب الانتقائى لمحو الأمية حتى تكون للجهود التى تبذل فى محو الأمية قيمة وفاعلية على أن يكون ذلك فى اطار خطة شاملة لمحو الأمية ونظرا لأن كثيرا من الدول العربية لم تضع هذا الأسلوب موضع التطبيق فان كثيرا من جهودها فى محو الأمية على تواضعها تذهب هباء وسدى .

ومن هنا حرصت المؤتمرات المتتالية على التوصية بضرورة الربط بين خطط محو الأمية وخطط التنمية الاقتصادية واعطاء المشروعات الاقتصادية الصناعية منها والزراعية أولوية فى محو أمية العاملين بها .

٤ ـ قلة كفاءة تنظيمات واجهزة محو الأمية :

تتمركز مسئولية محو الأمية فى الدول العربية فى يد وزارة واحدة

هي غالبا الوزارة المسئولة عن التعليم باستثناء ثلاث دول هي سوريا حيث تشرف وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي على محو الأمية ولبنان حيث تكون الوزارة المسئولة هي وزارة العمل والشئون الاجتماعية وتونس حيث تكون الوزارة المسئولة هي كتابة الدولة للشئون الاجتماعية مما يعكس تباين النظرة الى محو الأمية باعتبارها مشكلة تربوية أو ثقافية او عمالية أو اجتماعية . ولا شك أن العمل القومي لمحو الأمية أكبر من أن يكون مسئولية وزارة معينة ومن هنا كان من الضروري اعتبار محو الأميةمسئولية قومية تشترك فيها كل الهيئات والقطاعات الحكومية وغير الحكومية بحيث تتولى كل منها نفقات وجهود تعليم الأميين بها . ويقتضي ذلك وجود هيئات عليا لتنسيق العمل في محو الأمية على المستوى القومي وهو ما تفتقر اليه تنظيمات الدول العربية لمحو الأمية . يضاف الى ذلك أن اجهزة محو الأمية في البلاد هي اجهزة حديثة النشأة نسبيا وتتفاوت في درجة نموها وهذه الأجهزة هي عادة جزء من الوزارة التي تدخل محو الامية ضمن مسئوليتها. وهذه الأجهزة تواجه مشكلات متماثلة بصفة عامة من أهمها عدم وجوداتفاق بين الدول العربية بشأن تسميتها وتقسيماتها ووجود نقص شديد في القوى العاملة كما وكيفا على اختلاف المستويات والتخصصات وعدماستقرار هؤلاء العاملين في أماكن عملهم وعدم وجود حوافز . ومنها انفتاح فرص الترقي أمامهم كزملائهم في الميادين الأخرى مما يدفعهم الى ترك العمل في محو الأمية الى مجال آخر .

٥ ـ نقص وضعف تشريعات محو الأمية :

فبعض البلاد العربية يوجد بها تشريعات لمحو الأمية وبعضها لا يوجد به مثل هذه التشريعات . ولا شك أن التشريعات من شأنها أن تنظم وتحدد مسئولياتها وجهات تنفيذها وتضع الضمانات التي تكفل حسن سير العمل وادائه لأن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن . ومن هنا كان من الضروري وجود تشريعات لمحو الأمية تتضمن كل هذه الضمانات ومن بينها النص على التزام الدولة بهيئاتها واجهزتها المختلفة على تهيئة فرص التعليم للاميين والتزام هؤلاء بالحضور والانتظام في الدراسة .

كما أن هناك نقط ضعف في التشريعات القائمة في محو الأمية في الدول العربية التي بها تشريعات ومن أهمها انه لا توجد ضمانات العمل وحوافزه السلبية والايجابية وتحديد مستوى زمني معين يتعرض بعده الاميون للعقوبات والجزاءات ما لم تمح اميتهم .

٦ ـ تزايد رصيد الأمية لعدم استيعاب الملزمين :

من المعروف ان لمحو الأمية شقين : شق وقائى وآخر علاجى والشق الوقائى يتمثل فى استيعاب كل طفل فى سن الالزام . اما الشق العلاجى فهو محو امية من فاتتهم فرص التعليم فى المدارس . ومدارس المرحلة الأولى حتى الآن لم تستوعب كل الاطفال الملزمين مما يترتب عليه عدم دخول اعداد كبيرة من الأطفال بالمدارس الابتدائية يضاف رصيدهم الى رصيد الأميين كل عام . وتشير احدث البيانات الاحصائية أن الغالبية العظمى من البلاد العربية لا تستوعب جميع الأطفال فى سن التعليم الابتدائى وانه من بين كل مائة طفل وطفلة فى سن التعليم يضاف منهم الى جيش الأميين كل عام ما يقرب من ٢٨ طفلا وطفلة .

٧ ـ عدم صلاحية الكتب والمواد التعليمية :

فقد كانت محو الأمية تعتمد فى بداية الأمر على بعض الكتب المستخدمة فى التعليم الابتدائى المؤلفة خصيصا للأطفال ثم ألف فيما بعد كتب خاصة لمحو الأمية ومازالت كثير من الدول العربية تستخدم كتب الصغار ولا شك ان الكتاب المناسب ضرورى لنجاح العمل فى محو الأمية وعلى كل حال فهناك نقص واضح فى المواد التعليمية المناسبة للكبار فى القراءة والكتابة والرياضيات والثقافة العامة . وينبغى على الدول العربية أن تولى عنايتها واهتمامها لتوفير المواد التعليمية المناسبة للكبار .

٨ ـ نقص الحوافز وعدم فاعليتها :

ونقصد بالحوافز السلبية والايجابية منها التى تضع ضمانات العمل والاستمرار فيه ومن هذه الحوافز ما يخص العاملين من معلمين ومشرفين ومديرين وتشمل الحوافز المادية والمعنوية بما فيها فتح فرص الترقى امامهم على قدم المساواة مع زملائهم فى الميادين الأخرى .

ومن الحوافز ما يخص الدارسين من الأميين وهذه تشمل حوافز مادية وغير مادية مثل حسن اختيار الوقت المناسب لدراستهم وجعل ساعات الدراسة جزءا من وقت العمل باجر وحسن اختيار محتوى المواد التعليمية مما يثير اهتماماتهم ويتمشى مع ميولهم ويشبع حاجاتهم ويساعدهم على حل مشكلاتهم .

٩ ـ انقطاع الدارسين وعدم انتظامهم فى الدراسة :

فالدارسون غير مقتنعين باهمية التعليم وليس هناك ما يحملهم على الحضور او يدفعهم الى الانتظام فى الدراسة . وليست الظروف مساعدة لهم على الاجتذاب نحو الدراسة سواء من حيث مناسبة المواعيد او جدية الدراسة واستفادتهم منها . ولذا يحجمون عن الدراسة لا سيما بعد

شعورهم بتعب عملية التعلم ومن هنا كان من الضرورى العمل على جذب الدارسين وتشجيعهم على الدراسة باستمرار وينبغى أن يتضمن برنامج الدراسة فى محو الأمية الأنشطة الترفيهية والترويحية وذلك تشويقا للدارسين وتشجيعا لهم على مواصلة الدراسة .

١٠ ـ عدم الاهتمام بمرحلة المتابعة :

الفترة المحددة للدراسة بفصول محو الأمية فى معظم البلاد العربية هى تسعة شهور تتخللها فترات العطلات والاجازات الدراسية والموسمية وهذه الفترة غير كافية لتثبيت مهارات القدرة على القراءة والكتابة ولذلك يرتد كثير من الدارسين الى الأمية مرة أخرى . ومن هنا كان من الضرورى متابعة هؤلاء الدارسين بالكتب المعدة خصيصا لهذا الغرض حتى لا يرتدوا الى الأمية مرة أخرى . ومع أن الجهود التأليفية فى ميدان كتب المتابعة للكبار قليلة الا أن هناك جهودا طيبة تقوم بها الدول العربية لكن هذه الجهود ما زالت متواضعة ويلزم الأمر ضرورة الاهتمام بمرحلة المتابعة وتنظيمها على أسس سليمة يتحقق معها مواصلة الدارسين للتعليم والاستفادة من المواد التعليمية التى تقدم لهم لمتابعة تعليمهم .

١١ ـ ضعف أعداد وتدريب المعلمين :

لا يوجه فى جميع البلاد العربية معلمون متفرغون لتعليم الكبار ومحو الأمية باستثناء المغرب وتستعين البلاد العربية عادة بالمعلمين النظاميين للعمل فى محو الأمية بعد أوقات عملهم الرسمى . ومعظم هؤلاء المعلمين من العاملين فى التعليم الابتدائى وكثير منهم غير مؤهلين ونظرا لانصراف العناصر الصالحة من المعلمين عن التدريس فى فصول محو الأمية فان الحاجة الى المعلمين تدفع البلاد العربية الى التجاوز عن مدى كفاءة المعلمين العاملين فى محو الأمية بالبلاد العربية أن الاهتمام باختيارهم غير كاف وانه لم توجه عناية كافية لتدريبهم وتأهيلهم لممارسة عملهم فى تعليم الكبار على الوجه المطلوب وتبرز هذه المشكلة بالنسبة للمعلمات اذ ينقص عددهن بصورة خطيرة فى الوقت الذى تشتد فيه وتتركز الامية بين الاناث وربات البيوت وربما كان فى استخدام التليفزيون فى محو الأمية ما يساعد الدول العربية على التغلب على هذه المشكلة الى جانب المشكلات الجانبية الأخرى.

تطور مشكلة الأمية فى مصر

بدأت مكافحة الأمية فى مصر فى أعقاب الثورة المصرية ١٩١٩ . وكانت هذه البداية منطقية مع روح الثورة التى كانت تهدف الى احياء الأمة وبعث كيانها وحيويتها وكرامتها . فكان من الطبيعى أن تتجه العناية الى

نشر التعليم تمشيا مع روح الثورة بين الصغار والكبار على حد سواء – وعلى هذا فتحت لأول مرة اقسام ليلية فى ١٩٢٢ وكانت هذه الأقسام محدودة العدد لا تتجاوز ٤٦ قسما منها ثلاثة اقسام كانت تشرف عليها وزارة المعارف كما كانت تسمى فى ذلك الوقت وقسمان كانت تشرف عليهما الهيئات الشعبية و٥٩ قسما كانت تديرها مجالس المديريات .

ثم حدث أن زاد الاهتمام بهذه الأقسام بعد ١٩٢٢ بصدور دستور ١٩٢٣ الذى نص على الزامية التعليم ومجانيته ثم صدور قانون الالزامى عام ١٩٢٤ وكانت المدارس تفتح ابوابها للتعليم ثلاث فترات يوميا ، فترتين فى الصباح وبعد الظهر للاطفال وفترة مسائية لتعليم الكبار .

وفى ١٩٢٩ حدث أن حلت بالبلاد أزمة طاحنة تمثلت فى سوء جميع النواحى الاقتصادية فاقفلت معظم الأقسام الليلية أبوابها وبعد الحرب العالمية الثانية عم البلاد رخاء اقتصادى فبدأت تفكر فى مشكلاتها الاجتماعية فظهرت عندئذ وزارة الشئون الاجتماعية التى أنشئت لتعالج هذه المشكلات الاجتماعية ومن بينها مكافحة الأمية ، وبدأت مكافحة الأمية تصبح احدى مسئوليات الحكومة وهى نقطة تحول كبير فى تاريخ مكافحة الأمية بعد أن كانت فى يد الهيئات الشعبية ونصف الحكومية كمجالس المديريات .

وفى عام ١٩٤٤ صدر أول قانون لمحو الأمية فى مصر وهو القانون رقم ١١٠ لمحو الأمية على أن يبدأ العمل به فى عام ١٩٤٤ – ١٩٤٥ وتقوم به وزارة الشئون الاجتماعية ولكن ميزانية الدولة صدرت دون حساب مكافحة الأمية فتأجل تنفيذه الى العام التالى ١٩٤٦/٤٥ وفيه رصد مبلغ ٢٠٠ جنيه للبدء فى المشروع . وبدأت وزارة الشئون الاجتماعية المشروع على صورة تجربة فى القاهرة والجيزة على أن تعمم التجربة فيما بعد فى باقى البلاد . والذى حدث أن وزارة الشئون الاجتماعية كانت تعتمد فى تنفيذ المشروع على وزارة المعارف من ناحية المدرسين والمفتشين والمدارس والتجهيزات حتى الكتب الفائضة من حاجة التعليم الأولى كانت تستغل فى مكافحةالأمية. وكانت وزارة المعارف تقدم كل ذلك بالمجان . وفى نهاية السنة رؤى أن تقوم وزارة المعارف بالمشروع فعهد اليها عام ١٩٤٦ ، وتولت منذئذ مهمة تنفيذه . وانشىء لهذا الغرض ادارة خاصة فى وزارة المعارف عرفت باسم ادارة مكافحة الأمية ثم تغير اسمها الى ادارة التربية الاساسية ومحو الأمية، واخيرا الى ادارة تعليم الكبار ومحو الأمية . وتعتبر هذه الادارة المسئولة عن الاشراف على تنفيذ قانون محو الامية الجديد (قانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠) كما سنشرح بالتفصيل عند الكلام عن الأسس التشريعية لمحو الأمية .

الا ان مشروع عام ١٩٤٤ لم يحقق تقدما فى محو الأمية اذ كانت نسبة التقدم التى حققها لم تبلغ اكثر من حوالى ٤٪ كل عشر سنوات ومن المعروف من البيانات التى ذكرتها اليونسكو فى بحثها عن تقدم مكافحة الامية فى العالم ان البلاد التى يقل فيها متوسط نسبة التقدم كل عشر سنوات عن ١٠٪ يتزايد فيها عدد الأميين وان البلاد التى يبلغ فيها متوسط التقدم ٢٥٪ او اكثر يتناقص فيها عدد الأميين تناقصا واضحا . ومعنى هذا انه كان على مشروع عام١٩٤٤ ان يزيد قدرته ستة اضعاف لتكون فعاليته اكيدة فى محو الأمية .

اسباب ضعف مشروع ١٩٤٤ :

هناك عدة عوامل تضافرت وادت الى ضعف مشروع عام ١٩٤٤ ومن ابرز هذه العوامل :

١ ـ قلة الميزانية : فقد بدا تنفيذ المشروع ١٩٤٤/١٩٤٥ بميزانية سنوية مقدارها ٢٠٠ الف جنيه زادت فى السنوات التالية حتى وصلت الى ما يزيد عن نصف مليون جنيه عام ١٩٥١/٥٠ ثم اخذت تتناقص بعد ذلك حتى وصلت الى اقل من ٥٠ الف جنيه فى نهاية الستينات . ومثل هذا المبلغ لا يسمح الا بتعلم عدد قليل من الاميين بالنسبة لحجم المشكلة الضخمة .

٢ ـ تزايد رصيد الأميين لعدم استيعاب الملزمين :

من المعروف ان لمحو الامية شقين : شق وقائى وشق علاجى . والشق الوقائى يتمثل فى استيعاب كل طفل فى سن الالزام . اما الشق العلاجى فهو محو امية من فاتتهم فرص التعليم فى المدارس . ومدارس المرحلة الاولى حتى الآن لم تستوعب كل الأطفال الملزمين بما يترتب عليه عدم دخول اعداد كبيرة من الأطفال بالمدارس الابتدائية يضاف رصيدهم الى رصيد الأميين كل عام . وقد وصل عدد هؤلاء الأطفال فى بعض الأحيان الى ما يزيد عن ¼ مليون طفل سنويا . ومن ثم فان مكافحة الأمية ترتبط ارتباطا وثيقا باستيعاب الملزمين وهذا دعا القائمين على محو الأمية فى وزارة التربية والتعليم فى بداية الستينات الى وضع مشروع للتربية الأساسية ومحو الامية يتمشى مع مشروع السنوات العشر لتعميم التعليم الابتدائى (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠) وحددت فترة زمنية مقدارها عشر سنوات للقضاء على الأمية قضاء تاما الا ان هذا المشروع لم ير النور .

٣ ـ عدم صلاحية الكتب والمواد التعليمية :

فقد كان محو الأمية يعتمد فى بداية الأمر على بعض الكتب المستخدمة فى التعليم الابتدائى المؤلفة خصيصا للاطفال ثم الفت فيما بعد كتب خاصة

لمحو الامية كان من اولها كتاب المطالعة العربية لمكافحة الأمية بأجزائه الأربعة وكتاب الحساب لمكافحة الأمية وكتاب الثقافة الدينية لمحو الأمية وقد ظلت هذه الكتب مستعملة حتى عام ١٩٥١ عندما بدىء فى استخدام كتاب « تعلم » بدل الجزء الاول من المطالعة العربية ، ثم الغى الكتاب بعد ذلك وقد اثبتت التجربة عدم صلاحية هذه الكتب لتعليم الكبار .

ثم عادت وزارة التربية والتعليم فاوصت باستخدام عدة كتب هى سلسلة « انا اقرا » و « انا عربى » و « هيا نقرا » كما شجعت الوزارة الجهود المحلية للمحافظات فى وضع الكتب المناسبة لها وقد قامت بعض المحافظات فعلا بوضع كتب خاصة لها منها محافظة القاهرة ومطروح وكفر الشيخ.

٤ ـ قلة المكافآت :

فقد كان يصرف لمعلم محو الأمية جنيهان ونصف كل شهر والمفتش اربعة جنيهات . وهذه المكافآت قليلة مما ادى الى انصراف كثير من المعلمين عن العمل فى اقسام محو الأمية أو عدم تحمسهم للعمل بها .

٥ ـ انقطاع الدارسين وعدم انتظامهم فى الدراسة :

فالدارسون لم يكونوا مقتنعين بأهمية التعليم ولم يكن هناك ما يحملهم على الحضور او يدفعهم الى الانتظام فى الدراسة . ولم تكن الظروف مساعدة لهم على الاجتذاب نحو الدراسة سواء من حيث مناسبة المواعيد أو جدية الدراسة واستفادتهم منها .

٦ ـ عدم وجود مرحلة للمتابعة :

كانت الفترة المحددة للدراسة بفصول محو الأمية تسعة شهور تتخللها فترات العطلات والأجازات الدراسية والموسمية . وهذه الفترة غير كافية لتثبيت مهارات القدرة على القراءة والكتابة ولذلك كان كثير من الدراسيين يرتدون الى الأمية مرة أخرى . ومعنى هذا انه لم تكن هناك عملية لمتابعة الدارسين . ومع أن الجهود التاليفية فى ميدان كتب المتابعة للكبار قليلة الا ان هناك جهودا طيبة قام بها مركز سرس الليان وكانت هناك بداية طيبة لمحافظة القاهرة فى انتاج كتب للمتابعة يستخدمها الدارسون فى مدارس الشعب بالمحافظة .

جهود اخرى لمكافحة الأمية فى مصر :

الى جانب مشروع عام ١٩٤٤ كانت هناك جهود اخرى لمنظمات فى مكافحة الأمية من اهمها :

١ ـ مركز سرس الليان :

وهو مركز دولى لكل العالم العربى انشائه منظمة اليونسكو عام ١٩٥٢، بالاتفاق مع حكومة مصر. ومنذ انشائه والمركز يقوم بمجهود فى مكافحة الامية سواء عن طريق تدريب المبعوثين من الدول العربية او الدراسات والبحوث التى يقوم بها او النماذج من الكتب والمواد التعليمية التى ينتجها. وكان المركز منذ انشائه يعرف بمركز التربية الاساسية (١٩٥٢ ـ ١٩٥٩) ثم مركز تنمية المجتمع (١٩٦٠ ـ ١٩٦٩) ثم التعليم الوظيفى (١٩٦٩) .

٢ ـ مراكز التربية الأساسية :

قامت وزارة التربية فى منتصف الخمسينات بانشاء عدة مراكز للتربية الأساسية ومحو الأمية موزعة على القرى والريف فى مختلف انحاء البلاد .

وكان الهدف من انشاء هذه المراكز تدريب القادة المحليين وتدريب المدرسين على تعليم الكبار لمحو الامية وتنظيم فصول نموذجية لمحو الأمية والى جانب ذلك كانت هذه المراكز تقدم خدمات ثقافية اخرى عن طريق نشر الوعى القومى والصحى والاجتماعى .

٣ ـ مدارس الشعب :

فى عام ١٩٦٠/١٩٦١ قامت محافظة القاهرة بمشروع انشاء مدارس الشعب للقضاء على الأمية فى المحافظات فى مدى عشر سنوات ، ورصدت المحافظة لهذا المشروع ميزانية بلغت مائة ألف جنيه سنويا . واعدت لذلك مناهج جديدة وكتبا تعليمية خاصة منها كتاب القراءة الشعبية بجزايه .

وقامت محافظة الاسماعلية بانشاء مدارس الشعب لمكافحة الأمية على غرار مدارس الشعب بمحافظة القاهرة . ونشطت كثير من المحافظات فى القيام بمشروعات مماثلة لمكافحة الأمية منها مدارس الحياة باسوان .

تجربة مكافحة الأمية بالتليفزيون :

مع التطور السريع للتليفزيون العربى فى سنواته الأولى كان من الطبيعى التفكير فى الاستعانة به فى محو الأمية وتكون قيادات مدربة بين المشتغلين فيها . هذا الى جانب أن التليفزيون داخل المنازل يقوم بدور كبير فى تعليم كثير من الاميين .

ثم ان استخدام التليفزيون فى محو الأمية له مزايا فريدة من اهمها :

ـ ان التليفزيون يستخدم صفوة المعلمين المدربين .

ـ ان ما يبذل من عناية واهتمام فى تخطيط برامج التسليم التليفزيونى واخراجها يؤدى الى زيادة كفاتها .

ـ ان ما تتركه العروض التليفزيونية من اثر تربوى يجعل التعلم ابقى اثرا واكثر دواما .

بيد انه عندما اتجه التفكير الى استخدام التليفزيون فى مكافحة الأمية رؤى أن يبدأ العمل كتجربة على نطاق ضيق يمكن على اساسه التوسع فيما بعد .

وقد بدأ اجراء هذه التجربة فى عام ١٩٦٤/٦٣ بمحافظتى القاهرة والجيزة فى ٣٨ فصلا تجريبيا منها ١٢ فصلا كبيرا و ٢٥ فصلا صغيرا كانت تضم جميعا ١٩٩١ دارسا ودارسة وكان يقابل هذه الفصول التجريبية ٣٧ فصلا ضابطا كانت تضم ١١٧٤ دارسا ودارسة .

وقد شارك كاتب هذه السطور فى تقديم الدروس التليفزيونية واعداد المواد التعليمية المتلفزة كما شارك فى اعمال اللجان الفنية للتجربة وما قامت به من دراسات وتقويم للتجربة .

وقد كشفت نتائج التجربة عن مشكلات كثيرة فى تنفيذ التجربة الا انها فى نفس الوقت اكدت امكانية استخدام التليفزيون بنجاح فى محو الأمية . ولكن للأسف ان هذه التجربة رقدت بعد ذلك عدة سنوات حتى عام١٩٦٩/٦٧ عندما اعيدت مرة اخرى ولكن ليس على اساس تجريبى . ثم توقفت تماما آخر رجعت بعدها فى عام ١٩٧٢/٧١ بالاشتراك مع مجلس الاعلام الريفى .

مشروع محو الأمية عن طريق الراديو :

وهو مشروع بدأته اذاعة الشعب فى اول فبراير ١٩٦٩ . وهو عبارة عن برنامج فى حلقات يومية مدتها ربع ساعة وقد استمر البرنامج حتى آخر ديسمبر من نفس العام .

الجهاز الاقليمى العربى لمحو الأمية :

وقد انشىء عام ١٩٦٦ بناء على توصية مؤتمر الاسكندرية لتخطيط وتنظيم برامج محو الأمية فى البلاد العربية (١٩٦٤) وللجهاز بحكم وظيفته جهود عظيمة فى محو الأمية فى مصر والبلاد العربية على السواء . سواء عن طريق اعداد المواد التعليمية او الدورات والحلقات التدريبية والنشر والاعلام والبحوث او المشروعات او ايفاد الخبراء او المنح الدراسية او المعونات الفنية او المؤتمرات والحلقات الدراسية او الزيارات الاستطلاعية وغيرها .

معهد التربية العمالية وفروعه :

وقد بدأ تنفيذ تجربته لتخريج معلمين لمحو الامية من العمال النقابيين ومن المتعاطفين مع العمال خاصة فى قطاع الريف ليخدموا التشكيلات النقابية فى نهوضها بمحو امية العمال المنتمين اليها فى اطار الخطة العامة لمحو الأمية وقد بدات تجربته هذه بالدورة الأولى التى عقدت به من ١٩٧١/١٢/١١ الى ١٩٧٢/١/١ .

نظرة الى المستقبل :

من العرض السابق نجد أن هناك جهودا كثيرة متنوعة بذلت ومازالت تبذل فى ميدان محو الأمية . ولكن على الرغم من ذلك فما زالت هذه الجهود دون المستوى الذى تتطلبه خطورة هذه المشكلة وما زالت لا تحظى بالاهتمام الذى تستحقه . وتشير البيانات الاحصائية حتى فى السنوات الأخيرة الى أن معدل الانخفاض السنوى للأمية فى الوقت الراهن لا يمكن أن يؤدى الى القضاء على المشكلة بأى حال من الأحوال . فاذا اضفنا الى ذلك تزايد النمو انسكانى فى البلاد العربية من ناحية وقصر التعليم الابتدائى عن استيعاب كل الأطفال الصغار من ناحية اخرى امكننا ان ندرك خطورة الموقف الذى نواجهه بالنسبة لمشكلة الأمية وانه قد آن الأوان لنعقد العزم بالاخلاص على القضاء عليها والتخلص من ربقة عبوديتها .

الفصل الثالث

الأسس التشريعية لتعليم الكبار الأمية *

كان من أهم التطورات التى شهدها ميدان تعليم الكبار ومحو الأمية كما سبق ان اشرنا انتقاله الى مرحلة الجهود المنظمة التى تدخل فى نطاق مسئوليات الدولة وغيرها من الهيئات المعنية فى المجتمع . وقد ترتب على ذلك ظهور الحاجة الى تنظيم العمل فى هذا الميدان . ولا شك ان أول ما يستند اليه تنظيم العمل فى محو الأمية هو الأسس التشريعية التى ترسم معالمه وتحدد ابعاده وتوجه مساره . ومن هنا اصبحت تشريعات محو الأمية ضرورية وهامة كنقطة انطلاق العمل المخطط المنظم . كما ان وجود هذا التشريع يعكس اهتمام الدولة بهذا القطاع وانها توليه من عنايتها ورعايتها ما يستحق منها اصدار تشريع خاص به . وهو ايضا يعكس مدى التزام الدولة نحو ابنائها لا سيما الكبار منهم بتوفير فرص التعليم لهم وتعويض ما فاتهم وما لحق بهم من تخلف ثقافى وتربوى فى ظل ظروف فرضت عليهم هذا التخلف . يضاف الى ذلك ان تشريعات محو الأمية تعتبر مظهرا من مظاهر اهتمام الدولة بتحقيق الحياة الحرة الكريمة لأبنائها وسعيها من أجل تحقيق تطلعاتهم وآمالهم نحو حياة افضل . وتعكس تشريعات محو الأمية من ناحية اخرى الأهداف التى تنشدها البلاد من وراء تعليم الكبار ومحو الأمية وهى أهداف ترتبط بدورها بالأهداف التربوية العامة للمجتمع .

وتبدو أهمية تشريعات تعليم الكبار ومحو الأمية من ناحية اخرى انها تحدد عادة مسئوليات القطاعات المختلفة فى المجتمع التربوية منها والسياسية والاقتصادية والاعلامية والجماهيرية وغيرها والدور الذى ينبغى ان تقوم به كل منها فى هذا المجال . وينبغى ان نتذكر ان تشريعات تعليم الكبار ومحو الأمية بصفة خاصة تتطلب اهتماما اعلاميا نشيطا وواسعا مما يساعد على زيادة وعى الجماهير ووضع القطاعات المختلفة أمام مسئولياتها وتحريك اجهزتها وانشطتها .

هناك جانب آخر هام لتشريعات تعليم الكبار ومحو الأمية يتمثل فى الضبط والنظام بحكم قوتها الملزمة . ذلك أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن كما ورد عن رسولنا الكريم . فالزام الهيئات والمؤسسات المختلفة فى المجتمع تنظيم برامج لمحو أمية الكبار بها والزام هذه الهيئات بتوفير الأموال اللازمة لمحو الأمية وكذلك الزام الأميين الكبار بالانتظام فى فصول محو الأمية حتى لا تضيع الجهود التى تبذل من أجلهم سدى وغير ذلك كلها امور تستند فى فعاليتها على الأسس التشريعية .

---

*للدكتور محمد منير مرسى .

تشريعات محو الامية فى البلاد العربية :

بدات البلاد العربية بصورة متزايدة تدرك اهمية وجود تشريعات لمحو الامية . وقد جاء ذلك نتيجة اهتمامها بمشروعات وبرامج محو الأمية وما كشفت عنه الحاجة من ضرورة توفر ضوابط العمل واسس تنظيمه . يضاف الى ذلك ان المؤتمرات العربية المتكررة سواء عن التربية والتعليم او عن محو الامية بصفة خاصة قد اكدت فى توصياتها على ضرورة اهتمام الدول العربية بتشريعات محو الأمية . وقد ساعد ذلك على استجابة كثير من الدول العربية لهذه التوصيات . وكثير من البلاد العربية الان لديها تشريعات لمحو الأمية كما أن بعضها بصدد اصدار تشريعاتها . وينبغى أن نشير الى أن أية تشريعات لا تظل جامدة ثابتة بل انها تتغير مع الزمن ومع ظهور المتطلبات الجديدة للعمل باستمرار ، ومن هنا تحتاج هذه التشريعات من حين لآخر الى اعادة النظر فيها بهدف تطويرها لتاتى متمشية مع التطورات التربوية والاساليب الجديدة للعمل فى محو الأمية من ناحية ومواكبة للتطورات الاجتماعية فى حركتها الى الامام من ناحية اخرى . وهذا ما يحدث بالفعل بالنسبة لتشريعات محو الأمية فى البلاد العربية . والبلاد العربية تدرك عن وعى ضرورة اعادة النظر فى هذه التشريعات من حين لآخر لتطويرها فى ضوء الاحتياجات الجديدة .

الاتجاهات العامة لتشريعات محو الأمية :

تتضمن تشريعات محو الامية فى البلاد العربية عادة اتجاهات عامة مشتركة فى المسائل والأمور التى تتناولها . ويلاحظ ان كثيرا من هذه التشريعات صدرت فى السنوات الأخيرة وجاءت متأثرة بتوصيات مؤتمر الاسكندرية لمحو الأمية عام ١٩٦٤ ومن ابرز الاتجاهات العامة فى هذه التشريعات ما يلى :

١ ـ اعتبار محو الأمية واجبا قوميا لا تقع مسئوليته على وزارة معينة وانما ينبغى ان تتضافر كل الجهود فى كل القطاعات من أجل تعليم الأميين الكبار بها .

٢ ـ على الرغم من النظرة القومية لمحو الأمية فان البلاد العربية تعتبر وزارات التربية والتعليم مسئولة عن رسم سياسة محو الأمية والتخطيط لها ومتابعة جهود الهيئات الأخرى . ولعل هذا يرجع بالدرجة الأولى الى توفر الامكانيات المادية والبشرية بهذه الوزارات بصورة تجعلها أقدر على تقديم العون والخبرة الفنية فى هذا المجال .

٣ ـ تلقى تشريعات محو الامية فى البلاد العربية مسئوليات مشتركة على الهيئات الحكومية والهيئات الاهلية والمنظمات الشعبية والنقابية والعمالية

فى القيام بدور فعال فى محو الامية وتعليم الاميين الكبار بها ورصد الاموال اللازمة لتعليمهم .

٤ ـ تهتم التشريعات بصورة عامة بالزام الاميين بالانتظام فى الدراسة مع ربط ذلك ببعض الضمانات وفى مقدمتها نظام الحوافز المادية والمعنوية السلبية والايجابية . واتجه كثير منها الى تشجيع من تمحى اميته بالمكافآت والترقيات ومنحه علاوة مالية وعقاب من يتخلف عن الدراسة بعدم تعيينه فى عمل او ترقية او حرمانه من العلاوة .

٥ ـ من حيث تمويل محو الامية اتجهت معظم التشريعات الى تنويع مصادرها من جهات مختلفة وان ركزت اهتمامها على الميزانيات التى ترصد لوزارات التربية والتعليم باعتبارها الوزارة التى تشرف عادة على نشاط محو الامية .

الأسس التشريعية لمحو الأمية فى جمهورية مصر العربية

كان اول قانون ينظم العمل فى محو الامية هو قانون مكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية (رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤) الذى صدر فى ١٣ اغسطس سنة ١٩٤٤ ثم عدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ وكل ما حدث من تعديل هو نقل اختصاص الاشراف على تنفيذ القانون من وزارة الشئون الاجتماعية الى وزارة المعارف العمومية كما كانت تسمى آنذاك .

وكان صدور هذا القانون نتيجة طبيعية للمد الوطنى الذى احدثته الثورة المصرية عام ١٩١٩ وكان صدوره نقطة تحول كبير فى تاريخ محو الامية لانه جعلها جزءا معترفا به من مسئولية الحكومة ونقلها من الجهود الموزعة الى الجهود المنظمة .

بيد ان مشكلات التطبيق التى اشرنا اليها من ناحية وطبيعة التطورات الاجتماعية والحضارية والثقافية للمجتمع المصرى قد اظهرت ضرورة اعادة النظر فى قانون سنة ١٩٤٤ . وقد جاءت الدفعة المباشرة فى اوائل الستينات عندما بدىء فى وضع مشروع قانون جديد للتربية الاساسية ومحو الامية . وهذا المشروع فى الواقع يعتبر اساس القانون الذى صدر فيما بعد سنة ١٩٧٠ (قانون ٦٧) فى شأن تعليم الكبار ومحو الامية . وهذا القانون الذى ينظم العمل حاليا فى محو الامية يقوم على كثير من الاسس التى وضعها مشروع قانون ١٩٦٣/٦٢ . وسنحاول فى السطور التالية ان نستعرض اهم اسسه واتجاهاته .

محو الأمية مسئولية قومية سياسية :

فقد نص القانون فى مادته الأولى أن محو الأميـــة مسئولية قومية سياسية ، وهو بهذا يضع المشكلة فى وضعها الصحيح من حيث أهميتهـــا وضرورتها . وقد أكد الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية ذلك بالنص ايضا على ان محو الأمية واجب قومى تكرس له كل الجهود .

الهدف من محو الأمية :

يحددها القانون بأن الهدف من محو الأمية هو تعليم الأميين ورفـــع مستواهم الثقافى والاجتماعى ويلتزم بتنفيذه من خلال الاتحـــاد الاشتراكى العربى على جميع مستوياته .

الأميون :

يحددهم القانون بأنهم المواطنون من سن ٨ ــ ٤٥ (فى القانون القديم ١٢ ــ ٤٥) غير المقيدين فى مدرسة ولم يصلوا الى مستوى الصف الرابع . اى ان الحد الادنى لمحو الأمية كما يحدده القانون هو مستوى الصف الرابع. وينص القانون ايضا على انه يشمل الذكور والاناث على السواء . وهى خطوة كبيرة نحو الاهتمام بتعليم الفتاة فى حين كان القانون السابق غير مـــلزم للاناث وانما كان ينص على جواز تطبيقه ، بل وعـــلى الاناث بين سن ١٢ ــ ١٥ فقط .

الالزام :

يلزم القانون الاميين من الذكور والاناث على السواء بمتابعة الدراسة وهو بهذا يتمشى فى هذا الاتجاه مع القانون السابق . ونص القانون ايضـــا على كفالة الحوافز السلبية لوضع الالتزام موضع التنفيذ وان كـــان لم يحدد هذه الحوافز بل ترك أمر تحديدها الى المجلس الأعلى لمحو الأمية .

والى جانب هذا فقد حدد القانون مدة خمس سنوات من بدء تنفيذ هذا القانون لا يرقى بعدها العامل الأمى الذى لم يحصل على شهادة محـــو الأمية ويحرم من العلاوة المقررة له .

وقد الزم القانون الوزارات والهيئات والمؤسسات والنقابات والجمعيات واصحاب الاعمال بتعليم عمالها على حسابها .

الحـــوافز :

للحوافز سواء أكانت ايجابية أم سلوكية دور هام فى تشجيع الدارسين

على الحضور والانتظام (فى الدراسة.وقد نص القانون على استخدم الحوافز لضمان تنفيذ الالزام سواء اكانت هذه الحوافز معنوية أو مادية وايجابية أو سلبية . وترك امر تحديد هذه الحوافز الى المجلس الأعلى لمحو الامية .

المناهج الدراسية والامتحانات :

على نقيض القانون السابق لم يتعرض القانون لبيان المناهج الدراسية او مواد الدراسة لان هذه الأمور التفصيلية قد ترك امر تحديدها الى المجلس الاعلى لمحو الأمية . أما بالنسبة للامتحانات فقد نص على عقد امتحانات على مستوى المحافظة تجريها المناطق التعليمية فى نهاية العام الدراسى ويمنح الناجح شهادة محو الأمية .

تشكيلات محو الأمية

حدد القانون تشكيلات محو الأمية من اجهزة للتخطيط واخرى للتنفيذ على النحو التالى :

أولا : على المستوى القومى :

١ ـ المجلس الأعلى لتعليم الكبار و محو الأمية : كأعلى هيئة مسئولة عن التخطيط لمحو الامية ومهمة هذا المجلس هى :

- تخطيط ووضع الخطط الزمنية لمحو الأمية ومتابعتها .
- تنسيق العمل بين الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنظمات المختلفة التى تعمل فى محو الأمية .
- وضع خطط الدراسة ومناهجها .
- وضع قواعد اختيار المعلمين .

٢ ـ وزارة التربية والتعليم : وهى المسئولة عن تنفيذ خطط وبرامج محو الأمية فى ضوء السياسة التى يرسمها المجلس الأعلى وتتولى فى سبيل ذلك :

- اعداد الخطة التنفيذية للدراسة ومتابعة تنفيذ البرامج .
- اعداد الكتب والوسائل التعليمية .
- الاشراف على تدريب العاملين فى محو الأمية .
- القيام بالتجارب والبحوث فى محو الأمية .
- اقتراح الميزانية السنوية فى ضوء احتياجات المحافظات .
- تنسيق الجهود التنفيذية للهيئات العامة فى محو الأمية .

- اصدار النشرات والتعليمات اللازمة لسير العمل .
- الاشراف على مراكز تعليم الأميين .
- الاشراف على اجراء اختبارات الدارسين ومنح الشهادات .

ثانيا ـ على المستوى الاقليمى والمحلى :

١ ـ مجلس المحافظة لمحو الأمية : يراسه المحافظ ووظيفته رسم الخطوات التنفيذية للخطة التى يضعها المجلس الأعلى لمحو الأمية .

وهناك الى جانب ذلك مجالس لمحو الأمية بالمراكز والأقسام ولجان محو الأمية بالوحدات الأساسية والجماهيرية وان كان القانون لم ينص على هذه المجالس واللجان الأخيرة .

التمويل :

المال عصب كل مشروع وهو اساس نجاحه وقد كان من اهم مشكلات محو الأمية دائما قلة الأموال المخصصة لها على الرغم من ضخامة المشكلة . وقد الزم القانون الوزارات والهيئات بتحمل نفقات تعليم الأميين فيها وهى خطوة جديدة وكبيرة تخف العبء عن كاهل وزارة التربية والتعليم . والى جانب ذلك حدد القانون مصادر التمويل من :

- الميزانية السنوية التى ترصد لمحو الأمية .
- الهبات والمعونات والتبرعات القومية والمحلية .

ولكن الى جانب هذه المصادر هناك مصادر اخرى للتمويل اهمها :

- ١٪ من حصيلة الرسوم المحلية .
- ٦٦٪ من مجموع الضريبة الاضافية على الأطيان بمقتضى قانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .
- نسبة يحددها المجلس الأعلى لمحو الأمية من الاعتمادات المخصصة للخدمات الاجتماعية بالمحافظات والنقابات المهنية .
- ما يخصص فى ميزانية المصالح والهيئات الحكومية وغيرها لتعليم العمال الأميين بها .